قياس وتحليل دور القطاع النفطي في تطور صافي الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

الباحثة. مريم حسين ناصر الكندي أ.د. مهدي سهر غيلان الجبوري

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والإقتصاد وزارة الزراعة العراقية

mehdighilan@gmail.com

m٠١١٦٣٥٣٧@s.uokerbala.edu.iq

الملخص:

إنَّ الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي أبقت هذا الإقتصاد كأحد إقتصادات البلدان النامية الذي يعاني من إختلال في الهيكل الإنتاجي، إذ يلاحظ هيمنة القطاع النفطي على إجمالي الناتج المحلي وهذا ينعكس بدوره على القدرة التنافسية وإتسامها بالضعف للقطاعات الإنتاجية الأخرى، وهذا أيضًا ما تعكسه السياسات الإقتصادية غير الرشيدة التي يشوبها نقص التخطيط ذو الرؤية المستقبلية مستفيدًا من التجارب والأوضاع الإقتصادية السابقة. وإن المشكلة الأساس للدراسة تتركز حول عدم قدرة الإقتصاد العراقي على معالجة الإختلالات الهيكلية والبنيوية للناتج المحلي الإجمالي من خلال ريعية الإقتصاد والمعتمد على الإيرادات النفطية نتيجة زيادة صادراته النفطية مع تراجع كبير في الصادرات الأخرى، أضف إلى ذلك زيادة الإيرادات السلعية وبالأخص الاستهلاكية منها.

تناولت الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين القطاع النفطي وصافي الصادرات للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، والإقتصاد العراقي حالة دراسية مكانيًا، من خلال تحليل أثر متغيرات العلاقة في بعضها في العراق سواء كانت تأثيرات قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، أضف إلى ذلك معرفة الآثار الديناميكية وعلاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بينهما بإستعمال أسلوب التحليل القياسي المتقدم (ARDL).

الكلمات المفتاحية: (القطاع النفطي، صافي الصادرات، الصادرات، الاستيرادات، الاقتصاد العراقي).

Measuring and analyzing the role of the oil sector in the development of net exports in Iraq for period (٢٠٠٠-٢٠٢١)

Prof. Dr. Mahdi Sahar Ghilan Mariam Hussein Nassir

Karbala University/ College of Iraqi Ministry of Agriculture

Administration and Economics

Abstract:

The rentier nature of the Iraqi economy has kept this economy as one of the economies of developing countries that suffers from an imbalance in the productive structure, as it is noted that the oil sector dominates the gross domestic product, and this in turn is reflected in the competitiveness and its weakness in other productive sectors, and this is also reflected in the irrational economic policies that It is marred by a lack of planning with a future vision, benefiting from previous economic experiences and conditions. The main problem of the study is centered around the inability of the Iraqi economy to address the structural imbalances of the gross domestic product through the rentier economy, which is dependent on oil revenues as a result of the increase in oil exports with a significant decline in other exports, in addition to the increase in commodity revenues, especially consumer ones.

The study dealt with measuring and analyzing the relationship between the oil sector and net exports for the period (٢٠٠٠-٢٠٢١), and the Iraqi economy as a spatial case study, by analyzing the impact of the relationship variables on some of them in Iraq, whether they are short-term or long-term effects, in addition to knowing the dynamic effects and the integration relationship long-term joint ventures using the Advanced Standard Analysis (ARDL) method.

Keywords: (Oil Sector, Net Exports, Exports, Imports، Iraqi Economics).

المقدمة:

يتسم الإقتصاد العراقي بتوفر المقومات والإمكانات المتاحة من أجل بناء إقتصاد حقيقي يمتلك أُسس قوية مؤهلة لإنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي، إلا ان الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي أبقت هذا الإقتصاد كأحد إقتصادات البلدان النامية، إذ يلاحظ هيمنة القطاع النفطي على إجمالي الناتج المحلي وهذا ينعكس بدوره على القدرة التنافسية وإتسامها بالضعف للقطاعات الإنتاجية الأخرى، وهذا أيضًا ما تعكسه السياسات

الإقتصادية غير الرشيدة التي يشوبها نقص التخطيط ذو الرؤية المستقبلية مستفيدًا من التجارب والأوضاع الإقتصادية السابقة بالإضافة إلى إفتقار هذه السياسات إلى الأُسس العلمية الرصينة.

أولاً: أهمية البحث Importance of The Study

تتركز أهمية البحث في معرفة أثر المتغير الإقتصادي التابع صافي الصادرات نتيجة تأثير القطاع النفطي الذي يعد المتغير المستقل في العلاقة.

ثانيًا: هدف البحث Objectives of The Study

يطمح البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين القطاع النفطي والميزان التجاري أو صافي الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١).

ثالثًا: مشكلة البحث Problem of The Study

إن المشكلة الأساس للبحث تتركز حول عدم قدرة الإقتصاد العراقي على معالجة الإختلالات الهيكلية والبنيوية نتيجة لريعية الإقتصاد والمعتمد على الإيرادات النفطية مما يؤثر على التطور والنمو الاقتصادي بشكل أجمع.

رابعًا: فرضية البحث Hypothesis of The Study

يفترض البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين انتاج القطاع النفطي وصافي الصادرات.

خامسًا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تناول البحث تحليل تطور صافي الصادرات تبعًا للقطاع النفطي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، والإقتصاد العراقي حالة دراسية مكانيًا.

المطلب الأول: إطار مفاهيمي

أولًا: التجارة الخارجية

(هي إنعكاس للعلاقات الإقتصادية بين الإقتصادات الفردية وتمثل جزء من العلاقات الخارجية للبلد والتي تشمل التبادل التجاري لجزء من الإنتاج، وهذا التبادل هو جزء من الإنتاج، الذي يتجاوز طلب المستهلكين من القطاع العائلي، هو موضوع التصدير، أو العكس بالعكس، ذلك الجزء من طلب القطاع العائلي لا يُشبع من الإنتاج المحلي وبالتالي يجب تغطيتها عن طريق الإستيراد في الواقع، فإن العملية برمتها مع ذلك أكثر تعقيدًا إلى حد كبير، إذ تؤدي سلسلة الأسباب بأكملها (السعر، التجارة، السياسة)، في كثير من الأحيان إلى تصدير حتى تلك المنتجات التي كان من الممكن ان تتحقق في السوق المحلية فيما يتعلق بالطلب القابل للشراء ومن ناحية أخرى يشمل الإستيراد في معظم مجموعات

السلع أيضًا المنتجات التي تتنافس مع الإنتاج المحلي وبالتالي يؤمن نطاقًا أوسع من التوريد) (V. Jenicek, ٢٠٠٩, p. ٢١١) . تعد سياسة الإنفتاح التجاري عامل أساس في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية التي تساعد على الإندماج الإقتصادي مع إقتصادرات العالم من أجل تحقيق المنافع الناتجة من حركة التجارة وإزدياد المنافسة التي تساعد على توفير فرص عمل لليد العاملة الماهرة القادرة على إنتاج سلع قابلة للمنافسة في القطاعات التصديرية، كما يعطي الإنفتاح التجاري فرصًا أكبر للأسر ذات الدخل المحدود من بالإنتفاع من السلع والخدمات الأسهل منالًا لهم، أضف إلى ذلك دعم زيادة الإنتاج المحلي بالكم والنوع من خلال التوسع في إستيراد السلع الرأسمالية التي تزيد من الطاقة الإنتاجية. (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١، ص٣٣). ويمكن توسعة التجارة الخارجية أو تثبيطها من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الدولة مثل إلغاء نظام الحصص ودعم الصادرات في حال الدعم، أما في حالة التثبيط أو الإنكماش فيتم اللجوء إلى سياسة المنح ورفع قيمة العملة المحلية أو رفع سعر التعريفة الكمركية وفرض ضوابط السياسة النوعية ومحاربة بعض أنواع السلع التي تدخل ضمن إطار حماية المستهلك.

ثانيًا: الصادرات Exports

إن المحدد النهائي لإجمالي الطلب هو صافي الإنفاق على الصادرات (أحد مكونات الإنفاق القومي). تعد الصادرات أحد عناصر الطلب الكلي شأنها كشأن الإستثمار والإستهلاك وان التغيرات التلقائية التي تحدث في الصادرات تؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على الدخل تكون موجبة أو سالبة. (محمود يونس وآخرون، ٢٠٠٠، ص١٣١) إذ إن زيادة الصادرات تعني زيادة الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية مباعة إلى الخارج، وتمثل الصادرات حقنًا داخل التدفق الدائري للدخل القومي، وبالتالي تؤدي إلى زيادة تيار الدخل والإنفاق والناتج الفعلي للمجتمع وهذا ما يدعى **بالصادرات Exports** (الافندي، ٢٠١٢، ص١٢٠).

ثالثًا: الواردات Imports

وتعكس جزء من الطلب المحلي للمقيمين في الداخل على السلع المنتجة في الخارج، فإنها تمثل إنفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية فهي بمثابة عنصر تسرب من الدخل ولذلك فإنها تطرح من الطلب الكلي لكونها إنفاق لا يقابله إنتاج محلي. (الافندي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، ٢٠١٣، ص٨٩) لذا فإن إرتفاع صافي الصادرات (إرتفاع الصادرات بالنسبة للواردات) يؤدي إلى إنحراف منحنى إجمالي الطلب إلى اليمين. في المقابل، يؤدي إنخفاض صافي الصادرات إلى إنحراف منحنى إجمالي الطلب

إلى اليسار. (هذه التغييرات في صافي الصادرات ليست تلك التي يحفزها التغيير في مستوى الأسعار في الداخل بل تلك المرتبطة بتأثير المشتريات الأجنبية. تفسر التغييرات هنا تحولات المنحنى، وليس التحركات على طول المنحنى) أما الذي يتسبب في تغيير صافي الصادرات، بخلاف مستوى السعر فهما إحتمالان، أما التغييرات في الدخل القومي في الخارج أو التغيرات في أسعار الصرف.

والفرق بين الصادرات والواردات يمثل رصيد الحساب الجاري، وقد يكون الفارق بينهما موجباً وهذا يبرهن بأن الميزان التجاري يحقق فائضًا، وفي حالة كان صافي الصادرات **(Net Exports)** سالبًا فهذا يدل على وجود عجز في الميزان التجاري. (علي عبد الوهاب نجا وآخرون، ٢٠٢٠، ص٦٧) كما يعكس صافي الإنفاق الخارجي دور القطاع الخارجي في الإنفاق أو الطلب الكلي في الداخل أي إنه مرآة عاكسة لصافي التعاملات بين الداخل وإقتصادات العالم.

المطلب الثاني: إطار تحليلي لمتغيرات البحث

أولًا: تحليل تطور القطاع النفطي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

من خلال الجدول (١) يتبين تطور القطاع النفطي في العراق ومع إتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء التي عقدت نهاية التسعينات وزيادة إنتاج النفط وتصديره حيث ساهم القطاع النفطي في GDP ب (٤١٨٤٩٩٨١.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٠ وإرتفاع معدلات الإستيراد السلعي. أما لاحقًا فقد إستمر الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاعتماد بشكل أكبر على الإنتاج النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد نمى قطاع النفط بمعدلات سالبة بالأسعار الجارية في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بلغت (-٢٦.٣٦%) و(-٥.٧٥%) نتيجة تراجع إنتاجه. إذ بلغ ٢٠٠٣ (٢٠٣٧٢٢٩٣.٨) مليون دينار بمعدل نمو (-٢٩.٨٥%) نتيجة الأحداث الإستثنائية وتدمير القواعد الإقتصادية للبلد مع إنهيار النظام السياسي بدخول الإحتلال الأمريكي وبعد تغير النظام السياسي في العراق إتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٨٣ عام ٢٠٠٣ الذي تبنى رفع العقوبات الاقتصادية عن البلد، واجهت سلطة الائتلاف المؤقتة المكلفة حينها مسؤولية إدارة الدولة وأولى هذه التحديات هي تحرير الاقتصاد بإتجاه اقتصاد السوق المفتوح وتشجيع القطاع الخاص تجاه الإستثمار، وبناء الأركان القواعد الاقتصادية متأثرًا بمشكلات تراكمية أضف إلى ذلك جملة من القرارات الإصلاحية على المستوى الاقتصادي والتنظيمي (ناصر و الموسوي، ٢٠٢٢، صفحة ١١٢).

إبتدء عام ٢٠٠٤ حقبة زمنية جديدة على كافة المستويات نتيجة لتغير النظام السياسي وزيادة الإنكشاف الإقتصادي وتحسن العلاقات والتعاونات الدولية، فقد شهد القطاع النفطي على المستويين الجاري والثابت شكل من التعافي وزيادة معدلات النمو من عام ٢٠٠٤ حتى إنتهاء مدة الدراسة بنسب ومعدلات نمو منطقية وشبه مستقرة على الرغم من الأزمات والتحديات التي واجهة العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، إذ بلغ قطاع النفط بالأسعار الجارية (٣٠٨٥٥٩٩٢.٢) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (٥١.٤٦%) و(٨٤٧٦٩٢٠٩.٣) مليون دينار بالأسعار الثابتة، نتيجة لرفع العقوبات الإقتصادية، فقد إستمرت هذه الزيادة في قطاع النفط حتى عام ٢٠٠٨ حتى بلغت (٧٧٦٥٨٥٦٣.٤) بالأسعار الثابتة.

عند مجيء عام ٢٠٠٩ حتى بدأت الزيادات السابقة بالتراجع نتيجة أزمة العقار العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وإمتدت آثارها إلى الإقتصادات العالمية فضلًا عن تباطؤ النشاط الإقتصادي وإنخفاض أسعار السلع ومنها المستوردة، فقد بلغ إجمالي القطاع النفطي حينها (٥٦٥٦٣٧٧١.٦) بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سالب (٣٥.٣٧-%) مسجلًا إنخفاضا عن العام السابق ٢٠٠٨ (علوان، ٢٠٢١، ص٥٨).

أثرت المرحلة الجديدة في تاريخ الإقتصاد العراقي التي إبتدأت من منتصف عام ٢٠١٤ وإحتلال بعض مناطقه على يد الجماعات الإرهابية وما طاله من زعزعة للإستقرار وظهور تحديات جديدة منها النزوح والبطالة القسرية والتكتلات السكانية في عموم العراق وإختلال نسبي في معدلات الأسعار عاد إجمالي القطاع النفطي إلى الإنخفاض إذ بلغ (١١٧٣٥٧٩٨٢) بمعدل نمو سالب (٧.١٨-%)، وإستمر هذا الإنخفاض حتى عام ٢٠١٦ نتيجة تغير السياسات الوطنية المتبعة عن مسارها وتوجيهها إلى تمويل مستلزمات الدفاع والأمن الداخلي من أجل التصدي للإعتداءات آنذاك وتزامن مع ذلك إنخفاض أسعار النفط العالمية (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤، ص١٠).

ولكن يستثنى من الفترة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢١) عام ٢٠٢٠ الذي سجل إنخفاضا فقد بلغ (٦٣٦٢٢٠٢٥.٥) مليون دينار وبمعدل نمو (٤٤.٦-%) في الأسعار الجارية أما بالثابتة فقد بلغ (٤٢٥٢٨٠٩١.٩) مليون دينار كونه عامًا إستثنائيًا عانت منه كافة الإقتصادات العالمية في عصرها الحديث ومنها الإقتصاد العراقي نتيجة إنتشار وباء كوفيد-١٩ (COVID-١٩)، وما شهدته الأسواق من تقلبات وإنخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال السنوات الخمسة الأخيرة حيث إنكمش الإقتصاد العراقي في النصف الأول من هذا العام بنسبة ٦.٢% وتراجع الإيرادات النفطية وإزدياد نسب النفقات العامة

لتمويل قطاع الخدمات وبالأخص الصحي منها لمواجهة الوباء الفتاك آنذاك وبلا شك شكل هذا الإختلال بين النفقات والإيرادات ضغوطًا على الموازنة العامة للدولة.

خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢١) تبين أن معدل النمو المركب للقطاع النفطي بالأسعار الجارية بلغ ٩٨.٩٤-% أما في الأسعار الثابتة فكان معدل النمو المركب لها (٩٩.٠٥-%).

جدول (١) تطور القطاع النفطي في العراق بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١) (مليون دينار)

السنة	القطاع النفطي بالأسعار الجارية (١)	معدل نمو القطاع النفطي% (٢)	القطاع النفطي ٢٠٠٧=١٠٠ (٣)
٢٠٠٠	٤١٨٤٩٩٨١.٤		٢٦٩٩٩٩٨٨٠
٢٠٠١	٣٠٨١٦٩٨٧.٢	-٢٦.٣٦	١٧١٢٠٥٤٨٤.٤
٢٠٠٢	٢٩٠٤٤٥٦٣.٤	-٥.٧٥	١٣٥٠٩٠٩٩٢.٦
٢٠٠٣	٢٠٣٧٢٢٩٣.٨	-٢٩.٨٥	٧٠٩٨٣٦٠٢.١
٢٠٠٤	٣٠٨٥٥٩٩٢.٢	٥١.٤٦	٨٤٧٦٩٢٠٩.٣
٢٠٠٥	٤٢٥٢٩١٥٢	٣٧.٨٣	٨٥٢٢٨٧٦١.٥
٢٠٠٦	٥٣٠٣٠٨٩٧	٢٤.٦٩	٦٩٤١٢١٦٨.٨
٢٠٠٧	٥٩٢٧٤٣٣٧.١	١١.٧٧	٥٩٢٧٤٣٣٧.١
٢٠٠٨	٨٧٥٢١٢٠١	٤٧.٦٥	٧٧٦٥٨٥٦٣.٤
٢٠٠٩	٥٦٥٦٣٧٧١.٦	-٣٥.٣٧	٤٦٣٢٥٧٧٥.٢
٢٠١٠	٧٣٥٦٩٩١٩.٤	٣٠.٠٦	٥٨٨٠٨٨٨٨.٤
٢٠١١	١١٥٩٩٩٤١٣.١	٥٧.٦٧	٨٧٨١١٨١٩.١
٢٠١٢	١٢٧٢٢٥٦٧٤.٣	٩.٦٧	٩٠٨١٠٦١٦.٩
٢٠١٣	١٢٦٤٤٥١٩٤.٤	-٦.١٣	٨٨٦٠٩١٠٦.١
٢٠١٤	١١٧٣٥٧٩٨٢	-٧.١٨	٨٠٤٣٧٢٧٣.٤
٢٠١٥	٦٥٥٩٠٩٦٣	-٤٤.١١	٤٤٣١٨٢١٨.٢
٢٠١٦	٦٧٧٩٦٨٩٠.٨	٣.٣٦	٤٥٧٧٧٧٧٩.١
٢٠١٧	٨٩٠٦٥٠٥٧.٧	٣١.٣٧	٦٠٠١٦٨٨٥.٢
٢٠١٨	١٢٠٦١٦٢١٨.٢	٣٥.٤٢	٨٠٩٥٠٤٨٢

٢٠١٩	١١٤٨٣١٦٣٨.٥	٨.٥٢	٧٧٢٢٣٦٩٧.٧
٢٠٢٠	٦٣٦٢٢٠٢٥.٥	-٤٤.٥٩	٤٢٥٢٨٠٩١.٩
٢٠٢١	١٣٧٩١٩٨٣٧	١١٦.٧	٨٦٩٠٦٠٠٩.٤
معدل النمو المركب % للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢١			
	-٩٨.٩٤		-٩٩.٠٥

- المصدر: وزارة التخطيط_ الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

-الاعمدة (٢,٣) إحتسبتها الباحثة.

ثانيًا: تحليل الميزان التجاري (صافي الصادرات) في العراق (٢٠٠٠-٢٠٢١)

بعد فترة الحصار في التسعينات طرأت فترة جديدة على الإقتصاد العراقي والتي إبتدأت مع توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة القائمة على إستحواذ وسيطرة الأخيرة على النفط والسماح للعراق بالإستيراد دون تحويل خارجي مؤديًا إلى زيادة الإنكشاف على الإقتصاد الدولي ومنذ عام ١٩٩٨ بنسبة بلغت (١٢٠%) وحتى السنوات

التالية ثم إنخفضت عام ٢٠٠٢ ثم بلغت نسبة الإنكشاف الإقتصادي في عام ٢٠٠٢ (١١.٩٩%) (الكليدار و آخرون، ٢٠١٧، صفحة ٩١).

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ العديد من التحولات السياسية والإقتصادية التي إنعكست على واقعه بكافة مكوناته وقطاعاته، وكان للتجارة الخارجية نصيب كبير من النقلة الحديثة في عهد الإقتصاد العراقي نتيجة الإنفتاح على العالم الخارجي وتحسن العلاقات والترابطات مع العالم الدولي. توسعت العلاقات التجارية مع العالم وإزدادت أهميتها في التحليل التجاري فقد أصبح للإستيرادات (السلع الغذائية والإستهلاكية) من هذه العلاقات التجارية النصيب الأكبر من الميزان التجاري للعراق وهذا ما فتح بابًا للتبعية التجارية على وجه الخصوص والإقتصادية عمومًا إلى دول الخارج وهو ما أثر سلبًا على عملية التنمية الإقتصادية في العراق (ناشور، ٢٠٢٠، صفحة ٢١٩).

شكل الميزان التجاري في عام ٢٠٠٤ قيمة سالبة تبلغ (٦٥٦٤٧٣١.٨-) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب متماشيًا مع معدل النمو السالب في عام ٢٠٠٣ البالغ (٧١.٧٦-%) تعبر عن العجز الحاصل نتيجة إنخفاض نسبة إجمالي الصادرات البالغ (٢٦٦٢٦٦٦.٢) مليون دينار إلى إجمالي الإستيرادات البالغ (٩٢٢٧٣٩٨) مليون دينار، نتيجة التغيرات الهيكلية الحاصلة في البلد وإنخفاض نسبة قطاع النفط من المشاركة وتدمير البنى التحتية للمصانع والدوائر مؤدية إلى إنخفاض الإنتاجية نتيجة هجرة العديد من الكفاءات واليد العاملة الماهرة والتغيرات الهيكلية الحاصلة في مفاصل البلد السياسية والإقتصادية والإجتماعية إلى حد ما, مما جعلها كلها أسباب تحول دون تنمية الصادرات والوصول بالميزان التجاري للفائض أو التوازن أو مستوى قريب منه على الأقل.

٢٠٠٥-٢٠١٠: منذ عام ٢٠٠٥ بدأ الوضع العام في عموم البلاد بالإستقرار البدائي والعودة بسياسات وخطط إقتصادية جديدة تطلعت لتحسين وضع البلد ونتيجة فإزدادت مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وزادت نسبة مساهمته في تكوين الصادرات أيضًا نتيجة إرتفاع أسعار النفط إلى (٥٠.٦) دولارًا للبرميل الواحد فإرتفعت نسبة الصادرات بإجمالي بلغ (٣٥.٧) تريليون دينار عراقي وإجمالي واردات (١٧) تريليون دينار بميزان تجاري قدره (١٨.٦) تريليون دينار، ولكنها نسب مشكوك في دقتها نتيجة إنفتاح الحدود وعدم ضبطها من السلطات المسؤولة حيث شكلت أهمية التجارة في السنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، إنخفاضا، لتعود بالإرتفاع في عام ٢٠٠٨ لتصل الأهمية النسبية للميزان التجاري (٥٠.٤٨%) البالغ (٦٦.٨) تريليون دينار حيث بلغ

معدل سعر الصرف بسعر السوق حسب البنك المركزي (١٢٠٣) دينار عراقي مقابل الدولار.

لكن في عام ٢٠٠٩ شهد الميزان التجاري إنخفاضا عن العام السابق وبنسبة كبيرة تصل إلى (٥٧.١-%) وطال هذا الإنخفاض العام اللاحق أيضًا ٢٠١٠ نتيجة لما مر بالإقتصاد الأمريكي من أزمة العقار، إذ تحولت إلى أزمة مالية تأثر بها الإقتصاد الأمريكي وإنتشرت بعد ذلك إلى إقتصادات العالم، تراوحت قيمة الميزان التجاري أو صافي الصادرات لهذين العامين بنسبة مقاربة تصل إلى متوسط قدره (٢٨.٥) تريليون دينار عراقي.

٢٠١٢,٢٠١١: بعد عام ٢٠٠٣ شكلت الإستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٢٦.٧% بحسب تقرير البنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٢، وسجل الميزان التجاري أعلى قيمة له منذ عام ٢٠١٢ التي بلغت (٨١٨٤٩٩٣٧.٦) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١٠٨%) عن العام السابق ٢٠١١ الذي بلغ معدل نموه (٣٦.٩٧%) بالأسعار الجارية ويعزى هذا التطور في الميزان التجاري لعام ٢٠١٢ إلى زيادة إجمالي الصادرات عن الإستيرادات بفارق كبير.

يبين الجدول (٢) قيمة إجمالي الصادرات (١١٠٤٣٧٩٣٥) مليون دينار نتيجة إرتفاع نسب الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات أما إجمالي الإستيرادات الذي بلغ (٢٨٥٨٧٩٩٧.٤) مليون دينار، ويعود هذا الإزدهار إلى إرتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات من النفط ومشتقاته والحصول على العملة الصعبة.

٢٠١٤,٢٠١٣: شهد الميزان التجاري إنخفاضا لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ فقد بلغ الميزان التجاري لعام ٢٠١٢ (٦٥٥٨٨٣١٤.٧) وبمعدل نمو سالب (١٩.٨٦-%) بالأسعار الجارية و(٤٥٩٦٢٣٧٨.٩) بالأسعار الثابتة حيث بلغ إجمالي الإستيرادات لعام ٢٠١٣ (٣٩٠٥٧١٨٥.٣) مليون دينار وبمعدل نمو (٣٦.٦٢%) أما الصادرات فقد بلغت (١٠٤٦٤٥٥٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو (٥.٢٤-%) أما عام ٢٠١٤ كان الميزان التجاري له (٥٥٢٧٧٥٨٨.٩) مليون دينار وبمعدل نمو (١٥.٧٢-%) بالأسعار الجارية و(٣٧٨٨٧٣١٢.٤) مليون دينار بالأسعار الثابتة وشكل إجمالي الصادرات من هذا الميزان (٩٨٥٣٩٣٠٠) بمعدل نمو عن العام السابق (٥.٨٣-%) أما الإستيرادات فقد شكلت ما يصل إلى (٤٣٢٦١٧١١.١) مليون دينار وبمعدل نمو (١٠.٧٦%) ويعزى هذا الإنخفاض في الميزان التجاري للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ إلى إنخفاض الصادرات وإرتفاع الإستيرادات نتيجة إنخفاض أسعار النفط إذ وصل سعر البرميل الواحد لعام ٢٠١٤

(٩٧.٨) دولار للبرميل الواحد مسجلًا إنخفاضا عن عام ٢٠١٣ حيث بلغ سعر برميل النفط (١٠٢.٦) دولار للبرميل الواحد حيث إنخفض بذلك حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العامين المذكورين وبنسب إنخفاض تصل إلى (٦٤.١%) و(٦١.٤%) على التوالي (ناشور، ٢٠٢٠، صفحة ٢٢٨).

في عامي (٢٠١٥-٢٠١٦) إستمر تدهور الميزان التجاري وبنسب كبيرة حتى وصوله إلى قيمة سالبة معبرًا عن وجود عجز في عام ٢٠١٦ ببالغ (٥٢١٧٩٠٧٣٨-) مليون دينار عراقي عن العام السابق ٢٠١٥ (٩٠٣٢٧١٨.٥) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة (٨٣.٦٥-%) في ٢٠١٥ و(٥٨.٧٦٪-) عام ٢٠١٦ وبالأسعار الجارية. ويعزى سبب العجز في الميزان التجاري لعام ٢٠١٦ إلى إنخفاض إجمالي الصادرات البالغ (٥١.٧) تريليون دينار عن (٥٧.٦) تريليون دينار في عام ٢٠١٥ وبنسبة (١٠.١٨-%) وإرتفاع إجمالي الإستيرادات عن العام السابق بمعدل نمو (١٨.٠٦%).

٢٠١٧-٢٠١٩: شهد الميزان التجاري فترة إرتفاع والعودة إلى الانتعاش إبتداءً من عام ٢٠١٧ حيث بلغ إجماليه (٣٣.٥) تريليون دينار عراقي نتيجة عودة أسعار النفط العالمية إلى الإرتفاع ببالغ إجمالي الصادرات (٧٠.٩) تريليون دينار مرتفعة عن إجمالي الإستيرادات لذات العام المكونة من (٣٧.٣) تريليون دينار. وبلغ إجمالي الإستيرادات لعام ٢٠١٩ للمواد السلعية والمنتجات النفطية (٢٠.٩) مليون دولار أمريكي أي ما يقارب (٢٤٨٠٣٨١٩.٧) مليار دينار عراقي أو (٢٤.٨) ترليون دينار عراقي مسجلًا نسبة إنخفاض مقدارها (٤٣.٤%) عن العام السابق ٢٠١٨ حيث بلغ (٣٧) مليار دولار أي ما يقارب (٤٣٨٠٤٥١١.١) مليون دينار أو (٤٣.٨) ترليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي (١٧.٢٤%) وبمعدل نمو مركب (١٨.٥-%) عن عام ٢٠١٧، أما في الأسعار الثابتة فقد بلغت الإستيرادات (١٦٦٨٠٤٤٣.٦) مليون دينار عن سابقتها عام ٢٠١٨ (٢٩٣٩٩٠٠٠.٧) مليون دينار، وساهمت الإستيرادات السلعية (غير النفطية) من إجمالي الإستيرادات (٢١.٥) تريليون دينار عراقي مسجلة نسبة إنخفاض عن العام السابق بنسبة إنخفاض قدرها (٤٦.٨ %) بسعر الصرف الجاري للتعريفة الجمركية وبلغت إستيرادات المنتجات النفطية (٣.٢٨) تريليون عراقي (وزارة التخطيط، ٢٠١٩، ص ٣). أما الصادرات فقد بلغت (٩٨٢٢٥٣٣٦.١) مليون دينار عراقي أو (٩٨.٢) تريليون دينار بمعدل نمو سنوي (٢.٤٤-%) مسجلة إنخفاضا عن عام ٢٠١٨ الذي بلغت صادراته بالأسعار الجارية (١٠٠٦٨٤٩٤١.٦) مليون ومعدل نمو (٤١.٩٠%) أما بالأسعار الثابتة فقد إنخفضت إلى (٦٧٥٧٣٧٨٦.٣)، أما الصادرات السلعية فقد ساهمت في إجمالي الصادرات ب (٣٨٥٩١٨٤.١) أما الصادرات النفطية فقد بلغت (٩٤٣٦٦١٥٢)، حيث

تمثل صافي الصادرات لعام ٢٠١٩ (٧٣٤٢١٥١٦.٤) مليون دينار مشكلًا فائض نتيجة إنخفاض نسبة الواردات إلى نسبة الصادرات.

٢٠٢٠-٢٠٢١: أن قيمة صافي الميزان التجاري الإجمالي لعام ٢٠٢١ بلغت (٦٩.٩) مليار دولار أو (١٠١.١) تريليون دينار عراقي، ببالغ إجمالي صادرات (١٢١٥٦٠٠٠٢.٤) مليون دينار عراقي بنسبة إرتفاع ١١٢.٧% عن العام السابق (٥٧١٤١٥٢٧) تريليون دينار، ساهمت الصادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ب (١١٥.٤) تريليون دينار من إجمالي الصادرات لعام ٢٠٢١ بنسبة إرتفاع ١٢٠.٨% عن سنة ٢٠٢٠ إذ بلغت (٤٩.٧) تريليون دينار، أضف إلى ذلك ساهمت الصادرات السلعية ب (٦.١) تريليون دينار بنسبة إرتفاع تقدر (٣١%)عن سنة ٢٠٢٠ التي عادلت (٤.٦) تريليون دينار (وزارة التخطيط، التقرير السنوي للصادرات، ٢٠٢١، ص ٣). وإجمالي إستيرادات (٢٠٤٣٨١٦٢.٨) مليون دينار مكونة من (١٥.٦) تريليون دينار مستوردات سلعية منخفضة عن عامها السابق البالغة فيه (١٦.٥) تريليون دينار بسعر الصرف الجاري البالغ (١٤٧٤) للتعريفة الكمركية، ومستوردات نفطية بقيمة (١.٩) تريليون دينار بنسبة إرتفاع عن ٢٠٢٠ بلغت (١٦١.٣%).[١] من خلال الفترة موضع الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٢١) تبين ان معدل النمو المركب للمتغيرات الثلاثة إجمالي الصادرات، إجمالي الإستيرادات وصافي الصادرات بلغ (٦.٦٧%)، (١٨.٩١%)، (٤.٥٠%) وعلى التوالي.

بعد ما سبق أدركنا أن التجارة الخارجية لا تعد مؤشرًا لدرجة التطوير والنمو الإقتصادي ولكنها تشير إلى مدى إستقرار علاقات الإقتصاد مع العالم الخارجي على الرغم من تمثيلها حصة كبيرة من الدخل القومي أي إرتفاع أهميتها النسبية من الدخل القومي في العراق.

جدول (٢) تطور الميزان التجاري ومكوناته في العراق بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

(مليون دينار)

السنة	إجمالي الصادرات (١)	معدل نمو الصادرات %	إجمالي الإستيرادات (٢)	معدل نمو الإستيرادات %	صافي الصادرات (٣)	معدل نمو صافي الصادرات %
٢٠٠٠	٥١٢٧٩٣٠.١		٧٧٣٤٠٧		٤٣٥٤٥٢٣.١	

٢٠٠١	٥٨٤١٤٠١	١٢.٩٣	٩١٧٧٣٨	١٨.٦٦	٤٩٢٣٦٦٣	١٣.٠٧
٢٠٠٢	٣٨٣٦٨٩٥.٣	-٣٤.٣١	١٠٨٤٦٧٨	١٨.١٩	٢٧٥٢٢١٧.٣	-٤٤.١٠
٢٠٠٣	١١٢٧٨٦٧.٨	-٧٠.٦٠	٣٥٠٩١١	-٦٧.٦٤	٧٧٦٩٥٦.٨	-٧١.٧٦
٢٠٠٤	٢٦٦٢٦٦٦.٢	١٣٦.٠	٩٢٢٧٣٩٨	٢٥.٢٩	-٦٥٦٤٧٣١.٨	-٩٤٤.٩
٢٠٠٥	٣٥٧١٣٥١٥	١٢٤١.٢	١٧٠٣٨٩٤٠.٩	٨٤.٦٥	١٨٦٧٤٥٧٤.١	-٣٨٤.٤
٢٠٠٦	٤٣٠٧٢٤١١	٢٠.٦٠	١٦٨٩٩٥٠٤.٦	-٨.١٨	٢٦١٧٢٩٠٦.٤	٤٠.١٥
٢٠٠٧	٥٢٢٨٦٤٣٣.١	٢١.٣٩	٧٨٧١٩٧١.٤	-٥٣.٤١	٤٤٤١٤٤٦١.٧	٦٩.٦٩
٢٠٠٨	٧٣٥١٧٣٠٧.٣	٤٠.٦٠	٦٦٨٠١٦٩.٧	-١٥.١٣	٦٦٨٣٧١٣٧.٦	٥٠.٤٨
٢٠٠٩	٤٨٩٠٠٤٤٠.٦	-٣٣.٤٨	٢٠٢١٧١٩٢	٢٠٢.٦	٢٨٦٨٣٢٤٨.٦	-٥٧.٠٨
٢٠١٠	١٤١٠٥٧٣.٧٦	٢٥.٥٨	٣٢٦٨٨٨٠٢.٥	٦١.٦٨	٢٨٧٢١٧٧١.٢	٠.١٣
٢٠١١	٩٧٣٧٩٠٨٠.٨	٥٨.٥٧	٥٨٠٣٧٥٤٥.٣	٧٧.٥٤	٣٩٣٤١٥٣٥.٥	٣٦.٩٧
٢٠١٢	١١٠٤٣٧٩٣٥	١٣.٤١	٢٨٥٨٧٩٩٧.٤	-٥٠.٤٧	٨١٨٤٩٩٣٧.٦	١٠٨.٠
٢٠١٣	٥٠٠٤٥١٠٤٦	-٥.٢٤	٣٩٠٥٧١٨٥.٣	٣٦.٦٢	٦٥٥٨٨٣١٤.٧	-١٩.٨٦
٢٠١٤	٩٨٥٣٩٣٠٠	-٥.٨٣	٤٣٢٦١٧١١.١	١٠.٧٦	٥٥٢٧٧٥٨٨.٩	-١٥.٧٢
٢٠١٥	٥٧٦١٠٩٥١.٢	-٤١.٥٣	٤٨٥٧٨٢٣٢.٧	١٢.٢٨	٩٠٣٢٧١٨.٥	-٨٣.٦٥
٢٠١٦	٥١٧٤٢٥٠٤.٩	-١٠.١٨	٥٧٣٥٣٣٢٤٣	١٨.٠٦	-٥٢١٧٩٠٧٣٨	-٥٨.٧٦
٢٠١٧	٧٠٩٥٠١٤٨.٣	٣٧.١٢	٣٧٣٦١٢١٨.٧	-٩٣.٤٨	٣٣٥٨٨٩٢٩.٦	-١٠٦.٤
٢٠١٨	١٠٠٦٨٤٩٤١.٦	٤١.٩٠	٤٣٨.٤٥١١.١	١٧.٢٤	٥٦٨٨٠٤٣٠.٥	٦٩.٣٤
٢٠١٩	٩٨٢٢٥٣٣٦.١	-٢.٤٤	٢٤٨.٣٨١٩.٧	-٤٣.٣٧	٧٣٤٢١٥١٦.٤	٢٩.٠٨
٢٠٢٠	٥٧١٤١٥٢٧	-٤١.٨٢	١٨٣٩.٧٢٢.٩	-٩٨.٤٢	٣٨٧٥٠٨٠٤.١	-٤٧.٢٢
٢٠٢١	١٢١٥٦٠٠٠٢.٤	١١٢.٧	٢٠٤٣٨١٦٢.٨	١١.١٣	١٠١١٢١٨٣٩.٦	١٦٠.٩
معدل النمو المركب % للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١)						
	٦.٦٧		١٨.٩١		٤.٥٠	

*لغاية تشرين الثاني ٢٠٠٣.

- العمود (٣) إحتسبته الباحثة.
- معدلات النمو إحتسبتها الباحثة.
- المصدر: وزارة التخطيط_ الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
- البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الإقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

* تم إحتساب معدلات النمو (البسيط والمركب) وفقًا للصيغ الآتية:

١. معدل النمو السنوي البسيط : (الافندي، ٢٠١٣، ص ٢٩٨)

$$R = \frac{Y_t - Y_.}{Y_.} * ١٠٠$$

٢. معدل النمو المركب : (الفتلاوي، ٢٠١٩، صفحة ٤٨٤)

$$R = [((NT/N٠)^(١/n)) - ١] * ١٠٠$$

جدول (٣) تطور الميزان التجاري ومكوناته في العراق بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢١ (مليون دينار)

السنة	إجمالى الصادرات	إجمالى الإستيرادات	صافى الصادرات
٢٠٠٠	٣٣٠٨٣٤٢٠	٤٩٨٩٧٢٢.٦	٢٨٠٩٣٦٩٧.٤
٢٠٠١	٣٢٤٥٢٢٢٧.٧	٥٠٩٨٥٤٤.٤	٢٧٣٥٣٦٨٣.٣
٢٠٠٢	١٧٨٤٦٠٢٤.٦	٥٠٤٥٠١٣.٩	١٢٨٠١٠١٠.٧
٢٠٠٣	٣٩٢٩٨٥٢.٩	١٢٢٢٦٨٦.٤	٢٧٠٧١٦٦.٥
٢٠٠٤	٧٣١٥٠١٧.٠	٢٥٣٤٩٩٩٤.٥	-١٨٠٣٤٩٧٧.٤
٢٠٠٥	٧١٥٧٠١٧٠.٣	٣٤١٤٦١٧٤.١	٣٧٤٢٣٩٩٦.١
٢٠٠٦	٥٦٣٧٧٥٠١.٣	٢٢١١٩٧٧٠.٤	٣٤٢٥٧٧٣٠.٨
٢٠٠٧	٥٢٢٨٦٤٣٣.١	٧٨٧١٩٧١.٤	٤٤٤١٤٤٦١.٧
٢٠٠٨	٦٥٢٣٢٧٤٨.٢	٥٩٢٧٣٩١.٠	٥٩٣٠٥٣٥٧
٢٠٠٩	٤٠٠٤٩٥٠٠.٩	١٦٥٥٧٧٨٩٦.٨	-١٢٥٥٨٣٩٥.٩
٢٠١٠	٤٩٠٨٩١٨٧.٦	٢٦١٣٠١٣٧.٨	٢٢٩٥٩٠٤٩.٧
٢٠١١	٧٣٧١٦١٨٥.٣	٤٣٩٣٤٥٥٣.٦	٢٩٧٨١٦٣١.٧
٢٠١٢	٧٨٨٢٧٩٣٣.٦	٢٠٤٠٥٤٢٢.٨	٥٨٤٢٢٥١٠.٧
٢٠١٣	٧٣٣٣٢٥١٥.٧	٢٧٣٧٠١٣٦.٨	٤٥٩٦٢٣٧٨.٩
٢٠١٤	٦٧٥٣٨٩٣٠.٧	٢٩٦٥١٦١٨.٣	٣٧٨٨٧٣١٢.٤
٢٠١٥	٣٨٩٢٦٣١٨.٣	٣٢٨٢٣١٣٠.٢	٦١٠٣١٨٨.٢
٢٠١٦	٣٤٣٩٣٧٥٤٥.٥	٣٨٧٢٦٠٧٩٨.٨	-٣٥٢٣٢٣٢٥٣.٢
٢٠١٧	٤٧٨١٠٠٧٢.٩	٢٥١٧٦٠٢٣.٣	٢٢٦٣٤٠٤٩.٤
٢٠١٨	٦٧٥٧٣٧٨٦.٣	٢٩٣٩٩٠٠٠.٧	٣٨١٧٤٧٨٥.٥
٢٠١٩	٦٦٠٥٦٠٤٣.١	١٦٦٨٠٤٤٣.٦	٤٩٣٧٥٥٩٩.٤
٢٠٢٠	٣٨١٩٦٢٠٧.٨	١٢٢٩٣٢٦٣.٩	٢٥٩٠٢٩٤٣.٩
٢٠٢١	٧٦٥٩٧٣٥٥.٠	١٢٨٧٨٤٨٩.٤	٦٣٧١٨٨٦٥.٥
	-٨٩.٦	-٨٨.٤	-٨٩.٨

*الجدول إحتسبته الباحثة بالإعتماد

على بيانات الجدول (١)

المطلب الثالث: إطار قياسي للأنموذج المقدر للعلاقة

١. أولًا: الإطار النظري لنموذج ARDL

يُعدُّ أنموذج (ARDL) أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك Cointegration التي شاع إستعمالها في الأعوام السابقة، إذ يقدم هذا الأنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيًا كمتغيرات مستقلة في الأنموذج، ومن ميزات هذا الأنموذج إنه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج متكاملة على الرتبة نفسها، إذ من الممكن أن تكون المتغيرات متفاوتة التكامل أو متفاوتة في موضع الإستقرارية فيكون بعضها مستقر على المستوى أي متكامل من الدرجة صفر I(٠) أو مستقر عند الفرق الأول أي متكامل من الدرجة واحد I(١)، أو مزيج من درجتي التكامل السابقتين، وشرطه الوحيد ان لا تتكامل فيه المتغيرات أو تستقر عند الرتبة أو الدرجة الثانية I(٢).

كما أنه يسمح بأن تكون المتغيرات التفسيرية المدروسة في النموذج بتخلفات زمنية (فترات إبطاء) مختلفة وهذا ما لا تسمح به بقية النماذج القياسية الأخرى (علوان غ.، ٢٠٢١، ص١٦٠).

ثانيًا: توصيف الانموذج

تعد مرحلة توصيف الأنموذج من أهم الخطوات التي يعتمد عليها في تحليل العلاقة بين المتغيرات وتعد أول مراحل القياس الإقتصادي وأصعبها وذلك لأنها تعتمد على تحديد المتغيرات التي يحتويها الأنموذج. ويتطلب صياغة أو توصيف النموذج تحديد الظاهرة الإقتصادية المراد تفسيرها والعوامل التي تساعد في تفسير سلوكها وإتجاهاتها. في هذا المطلب تحديدًا سوف يتم الإعتماد على أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين القطاع النفطي وصافي الصادرات في العراق للمدة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١، إستعانةً بالقياس الإقتصادي لتمييز أو عزل المتغيرات الداخلة والمستبعدة من النماذج.

توصيف متغيرات الأنموذج

A. المتغير التابع:

LNPS : اللوغاريتم الطبيعي لقطاع النفط.

B. المتغيرات المستقلة:

LNNX : اللوغاريتم الطبيعي لصافي الميزان التجاري (صافي الصادرات= الصادرات–الإستيرادات).

LNER: اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الموازي.

ثالثًا: تحليل قياسي لأنموذج تأثير القطاع النفطي على صافي الصادرات

$$Lnnx = a + B_1\ Lnps + B_2\ Lner$$

A. إختبار الإستقرارية (جذر الوحدة)

في البدأ وقبل تقدير نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، يتم الإستعلام فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أو غير مستقرة (هل تحتوي على جذر الوحدة؟) فضلًا عن تحديد رتبة التكامل من خلال إختبار ديكي فولر المطور، وبالإعتماد على مخرجات برنامج EViews ١٢ كما في الجدول (٤).

جدول (٤) إختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة

Variable المتغيرات	رتبة التكامل	المستوى Level			الفرق الأول First Difference		
		A	B	Non	A	B	Non
LNNX	I(٠)	-٤.٠٤٧**	-٤.١٦٣*	-٤.٢٣٥*			
LNPS	I(١)	-٢.٨٩٠	-١.٥٥٣	٠.٠١٤	-٤.٢٢٥**	-٤.٤١٠*	-٤.٤٠٩*
LNER	I(١)	-٠.٧٦٨	-٢.٠٤٥	-١.١٤٠	-٤.٦١٦*	-١.٤٤٥	-٣.٦٥٤*

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews ١٢.

تعني: * معنوي عند مستوى ١%، ** معنوي عند مستوى ٥%.

وتعني: A الإنحدار يحتوي على قاطع وإتجاه عام، B الإنحدار يحتوي على قاطع فقط، Non الإنحدار لا يحتوي على قاطع ولا إتجاه عام.

بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه تبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الآتية (LNPS, LNER) ساكنة عند درجة تكاملها الأولى، أي إنها إستقرت بعد أخذ (الفروق الأولى– First Difference) للسلاسل الزمنية الأصلية وذلك بوجود قاطع فقط، قاطع

وإتجاه عام وبدون قاطع وإتجاه عام وعند مستويات معنوية ١%و٥%، أما المتغير الآخر مثل (LNNX) فقد إستقرت سلسلته الزمنية عند (المستوى – Level) أي إنها متكاملة من الدرجة صفر ومُدلة بذلك على خلوها من مشاكل جذر الوحدة أو الإنحدار الزائف وعند مستويات معنوية ١%و٥% بوجود قاطع وإتجاه عام، قاطع فقط وبدون قاطع وإتجاه عام.

ثانيًا: تقدير أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

بعد إجراء إختبار إستقرارية المتغيرات، فأن الخطوة القادمة هي تقدير أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وبفترات إبطاء (٢)، وبعد إجراء عملية تقدير الأنموذج فأن النتائج كما مبين في الجدول (٤).

جدول (٤) نتائج انموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob
LNNX(-١)	٠.٢٩٠٧٥٦	٠.٢٠٨٧٥٨	١.٣٩٢٧٩٢	٠.١٨٧٠
LNNX(-٢)	٠.٢٦٦٥٤٣	٠.٢٢٥٦٩٧	١.١٨٠٩٨١	٠.٢٥٨٨
LNPS	١.٥٣٤٢٣٧	٠.٧١٦٥٣٣	٢.١٤١١٩٦	٠.٠٥١٨
LNPS(-١)	١.٨٢٧٢٥٣	٠.٨٧٩٤٥٦	٢.٠٧٧٧٠٧	٠.٠٥٨١
LNPS(-٢)	-٢.٠٧٠٢٢١	٠.٧١٨٥٨٠	-٢.٨٨٠٩٩٠	٠.٠١٢٩
LNER	٤.٤٠١٧٣٥	٢.١٨٧٨٨٤	٢.٠١١٨٦٩	٠.٠٦٥٤
C	-٥٤.٧١٦٤٨	٢٥.٦٤٠٦٦	-٢.١٣٣٩٧٣	٠.٠٥٢٥
R-Squared	٠.٥١٤٩٨٩	Adjusted R-Squared		٠.٢٩١١٣٨
F-Statistic	٢.٣٠٠٥٨٩	Durbin-Watson Stat		٢.٠٢٠٩٨٧
Prob(F-Statistic)	٠.٠٩٨٠١٤			

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews ١٢.

إعتمادًا على بيانات الجدول (٤) أعلاه الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL نستنتج، إن القدرة التفسيرية للأنموذج الأول بلغت (R^2=٠.٥١) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج تفسر ما نسبته ٥١% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع معبرة عن مدى قوة أو ضعف تأثير المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر، والباقي ٤٩% يعود سببها إلى متغيرات أخرى خارج الأنموذج (غير داخلة في

الأنموذج) بينما بلغت (Adjusted R-Squared=٠.٢٩)، وأخيرًا نرفض فرضية العدم (التي تعني بعدم معنوية الأنموذج) ونقبل الفرضية البديلة ما يعني ان الأنموذج المقدر معنوي، وذلك بناءً على قيمة F- Statistic والبالغة (٢.٣٠٠) وهي معنوية عند مستوى ٥% إستنادًا إلى قيمة Prob(F-Statistic) المقدرة (٠.٠٩٨).

ثالثًا: إختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد تقدير الانموذج الرئيس يتم إختبار فترات الإبطاء المثلى كما في الشكل (١) :

الشكل (١) يوضح عدد التخلفات الزمنية للأنموذج المقدر

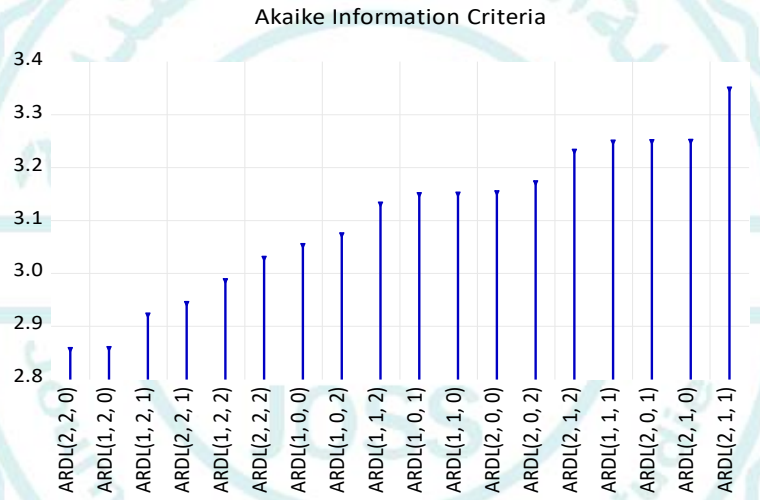

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews ١٢.

من خلال المخطط البياني أعلاه تم تحديد التخلفات الزمنية للمتغيرات الداخلة في الانموذج وهي (٢,٢,٠) حيث تمثل القيم الأدنى لمعيار أكايك.

رابعًا: إختبار الحدود Bounds Test

جدول (٥) نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	٤.٨٧٥٣٠٠	٢
Significance	I(٠) Bound	I(١) Bound
١٠٪	٢.٦٣	٣.٣٥

٣.٨٧	٣.١	٥٪
٤.٣٨	٣.٥٥	٢.٥٪
٥	٤.١٣	١٪

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews ١٢.

يستخدم إختبار الحدود للتكامل المشترك بهدف التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وبالنظر إلى الجدول (٥) يتبين ان قيمة F–Statstic المقدرة (٤.٨٧) وهي أعلى من قيم الحدود العليا والدنيا على إختلاف مستويات المعنوية الأربعة المذكورة لها مما يفترض رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ما يدل على ان الأنموذج متكامل، أي هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج وهي معادلة متكاملة أي لها تكامل مشترك عند مستوى معنوية ١٠%.

خامسًا: الإختبارات التشخيصية للبواقي

i. إختبار LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (٦) نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي بين البواقي

إختبار LM للإرتباط التسلسلي بين البواقي Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	٠.١٥٩٦٥٦	Prob. F(٢,١١)	٠.٨٥٤٤
Obs* R-Squared	٠.٥٦٤١٩٠	Prob. Chi-Square(٢)	٠.٧٥٤٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews ١٢.

من خلال قيمتي F-Statistic وChi-Square في إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الغير معنويتان عند مستوى معنوية ٥%, يتضح بأن الانموذج المقدر خالي من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي (الإرتباط الذاتي)، مع إمكانية قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي.

ii. إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroscedasticity Test

بالنظر إلى الجدول (٧) أدناه ومن خلال قيم المؤشرات الإحصائية فيه غير المعنوية (أكبر من ٥%)، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تعني عدم وجود مشكلة ثبات التجانس للتباين وهذا يدل على جودة أداء الانموذج.

جدول (٧) نتائج إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين

إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (إختبار المرونة غير المتجانسة) (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	١.٥٥٥٦٧٢	Prob. F(٦,١٣)	٠.٢٣٦٦
Obs*R-Squared	٨.٣٥٨٥٧٣	Prob. Chi-Square(٦)	٠.٢١٣٠
Scaled Explained SS	٢.٤٣٣٠٣٠	Prob. Chi-Square(٦)	٠.٨٧٥٩

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews ١٢.

iii. إختبار توزيع الأخطاء العشوائية (التوزيع الطبيعي – Normality)

وللتحقق من مدى إقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي لها يتم إستخدام إختبار Jarque–Bera بالإعتماد على الشكل (٢) أدناه :

الشكل (٢) يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الانموذج المقدر

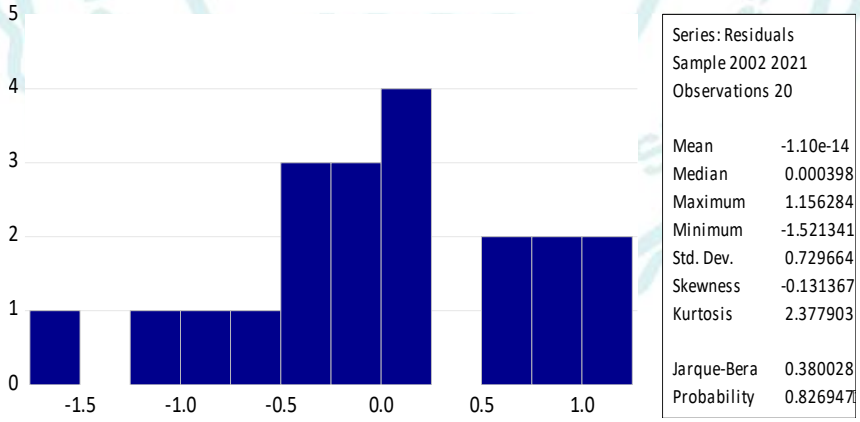

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews ١٢.

بناءً على قيمتي Jarqure-Bera وقيمة الإحتمالية Probability غير المعنوية عند مستوى معنوية ٥% كما هو في العمود أعلاه، نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تعني بأن البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا وهذا يدل على جودة أداء الانموذج.

سادسًا: إختبار الإستقرارية الهيكلية للأنموذج

للتأكد من إستقرارية الانموذج يتم اللجوء إلى إختبار الاستقرارية الهيكلية كما موضح

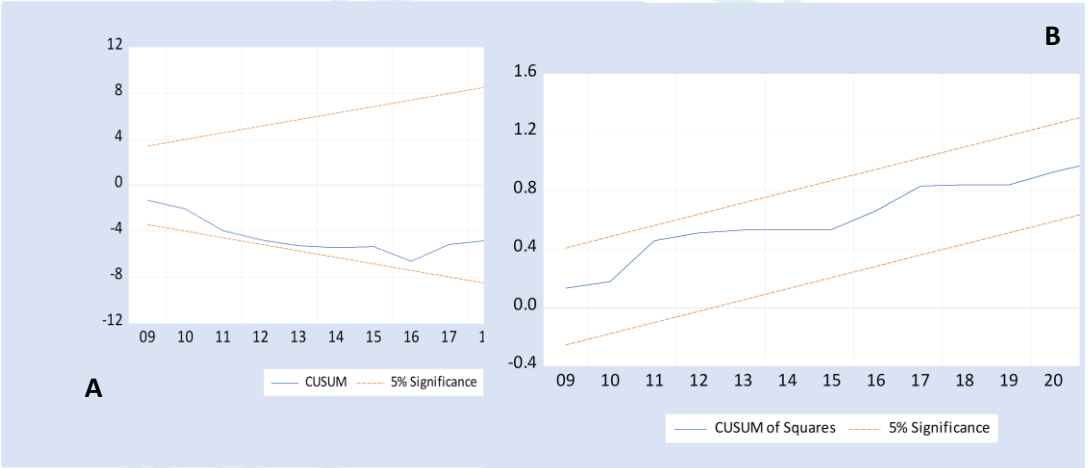

في الشكل (٣)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews ١٢.

من خلال الشكل (٣) الموضحين لإختباري الإستقرارية Cusum و Cusum Squares، يتضح من الجزئين A الذي يوضح المجموع التراكمي للبواقي وB الذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي الواقع داخل حدي الثقة أو داخل القيم الحرجة وذلك عند مستوى معنوية ٥% وهذا ما يدل على إستقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج.

سابعًا: أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

بعد إختبار سلامة وإستقرارية الانموذج المقدر ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل، فإن الخطوة التالية هي تقدير معلمات الأجل القصير (أنموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير فأن نتائج التحليل كما في الجدول (٨).

جدول (٨) نتائج إختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
D(LNNX(-١))	-٠.٢٦٦٥٤٣	٠.١٥٦٠٣٢	-١.٧٠٨٢٦٦	٠.١١١٣
D(LNPS)	١.٥٣٤٢٣٧	٠.٥١٩٢٩٠	٢.٩٥٤٤٩٢	٠.٠١١٢
D(LNPS(-١))	٢.٠٧٠٢٢١	٠.٥٨١٣٧٨	٣.٥٦٠٨٨٤	٠.٠٠٣٥
CointEq(-١)*	-٠.٤٤٢٧٠١	٠.١٣٨٢٩٧	-٣.٢٠١٠٨٧	٠.٠٠٧٠
EC = LNNX - (٢.٩١٦٨*LNPS + ٩.٩٤٢٩*LNER - ١٢٣.٥٩٧٠)				
معادلة تصحيح الخطأ				
الأجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
C	-٥٤.٧١٦٤٨	٢٥.٦٤٠٦٦	-٢.١٣٣٩٧٣	٠.٠٥٢٥
LNNX(١-)	-٠.٤٤٢٧٠١	٠.٢٧٦٩٠٦	-١.٥٩٨٧٤١	٠.١٣٣٩
LNPS(١-)	١.٢٩١٢٦٩	٠.٦٣٧٣٩٦	٢.٠٢٥٨٤٩	٠.٠٦٣٨
LNER	٤.٤٠١٧٣٥	٢.١٨٧٨٨٤	٢.٠١١٨٦٩	٠.٠٦٥٤

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات EViews ١٢.

بالإعتماد على نتائج الجدول أعلاه يتضح إن معلمة القطاع النفطي في الأجل القصير معنوية عند مستوى ٥% وحسب الإحتمالية (.Prob)، فإن المتغير المستقل (القطاع النفطي) للأنموذج له أثر موجب على المتغير التابع (صافي الصادرات)، أي إن الزيادة في هذا المتغير تؤدي إلى صافي الميزان التجاري (صافي الصادرات) وهو مطابق

لمضمون النظرية الإقتصادية، عدى صافي الصادرات لسنة سابقة فقد كانت العلاقة عكسية.

ومن النتائج أعلاه فإن زيادة إجمالي القطاع النفطي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة صافي الصادرات بنسبة ١.٥%، وإن معلمة تصحيح الخطأ (معلمة سرعة التكيّف) جاءت سالبة بمقدار (٠.٤٤-) ومعنوية عند مستوى ١%، مُدلة على ان الإنحرافات في الأجل القصير تُصحح بنسبة (٤٤%) إتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة ذاتها، وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري، لوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الأنموذج المقدر.

أما العلاقة طويلة الأجل، فيتضح ان معلمة ps معنوية عند مستوى ١٠% وعليه عند زيادة PS بنسبة ١% سيؤدي الى زيادة NX بنسبة (١.٢٩)، أي إن العلاقة طردية وهذا ما يطابق النظرية الاقتصادية. أما معلمة سعر الصرف ER فكانت معنوية أيضًا عند مستوى ١٠%، أي إن زيادة ER بنسبة ١% سيؤدي إلى زيادة صافي الصادرات بنسبة (٤.٤%)، إذ إنه عند زيادة سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية سوف يؤدي الى زيادة الصادرات النفطية وهذا ما يُطابق النظرية الاقتصادية وكانت قيمة الحد الثابت غير معنوية.

الإستنتاجات

١. نتيجة لعدم صرف الإيرادات النفطية في مواضع إستحقاقها أدى الى سوء تخصيص وإستخدام الموارد المالية والمادية المتاحة في البلد والاستفادة منها وزيادة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي.
٢. تعد سياسة الإنفتاح التجاري عامل أساس في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية التي تساعد على الإندماج الإقتصادي مع إقتصادات العالم من أجل تحقيق المنافع الناتجة من حركة التجارة وإزدياد المنافسة التي تساعد على توفير فرص عمل لليد العاملة الماهرة القادرة على إنتاج سلع قابلة للمنافسة في القطاعات التصديرية.
٣. إن التوسع في العجز التجاري (صافي الصادرات) يعني الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي الخاص وبالعكس.
٤. التجارة الخارجية لا تعد مؤشرًا لدرجة التطوير والنمو الإقتصادي ولكنها تشير إلى مدى إستقرار علاقات الإقتصاد مع العالم الخارجي على الرغم من تمثيلها حصة كبيرة من الدخل القومي.

التوصيات

١. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين انتاج القطاع النفطي وصافي الصادرات وهذا ما يتطابق مع الفرضية التي قامت عليها الدراسة، ومن ثم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود العلاقة بين المتغيرات.

٢. إعادة هيكلة الإقتصاد العراقي بإنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي (تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الإعتماد على مصدر واحد)، أي عدم الإعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير، نظرًا لتقلبات أسعار النفط العالمية وإحتمالية نضوب مورد النفط، وتأسيسًا على ذلك ينبغي تفعيل دور الموارد المتاحة والغير مستغلة أو غير المستغلة بشكل أمثل.
٣. ضرورة الوصول إلى سياسات وطرق رشيدة للتقليل من الإستيرادات التي تهيمن على واقع التبادل التجاري في الإقتصاد العراقي وإيجاد الحلول والبدائل التي تنوب عن الإستيرادات وخاصة الإستهلاكية منها بتفعيل واقع القطاع الصناعي وتنشيطه.
٤. السعي في إستئصال الفساد المالي والإداري ومحاولة ترشيد توجيه الإيرادات النفطية بإتجاه المشاريع والبرامج الإنمائية بدلًا من الإنفاق الإستهلاكي من قبل الدولة للنهوض بواقع النشاط الإقتصادي.

قائمة المصادر:

١. V. Jenicek, V. Krepl, ٢٠٠٩, The Role of Foreign Trade and its Effects, Agric. Econ., Czech, ٥٥.
٢. علوان، أحمد حسن، ٢٠٢١، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات- العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
٣. البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير السنوي.
٤. البنك المركزي العراقي، (الفصل الثالث/٢٠٢١)، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم النمذجة الإقتصادية والتنبؤ، تقرير آفاق الإقتصاد العراقي.
٥. الفتلاوي، سلام كاظم، ٢٠١٩، قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي-الولايات المتحدة الامريكية حالة دراسية للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٢٥.
٦. علوان، غفران حاتم، ٢٠٢١، قياس وتحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في النشاط الإقتصادي في الإقتصاد العراقي بإستخدام أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العراق، المجلد ١٧، العدد ٥٣ ج ٢.
٧. ناصر،علي خير الله، الموسوي، رحمن حسن، ٢٠٢٢، هيكل الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ١، العراق.
٨. نجا، علي عبد الوهاب وآخرون، ٢٠٢٠، مبادئ الإقتصاد الكلي، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر، الإسكندرية.

٩. الكليدار، قصي قاسم وآخرون، ٢٠١٧، تطور التجارة الخارجية في العراق دراسة تحليلية للمدة (١٩٥٠-٢٠٠٢)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد ٥١.
١٠. الافندي، محمد أحمد، ٢٠١٢، مبادئ الإقتصاد الكلي، ط ٢، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.
١١. الافندي، محمد أحمد، ٢٠١٣، مقدمة في الإقتصاد الكلي، ط ٥، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
١٢. يونس، محمود وآخرون، ٢٠٠٠، مبادئ الإقتصاد الكلي، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر.
١٣. ناشور، هيام خزعل، ٢٠٢٠، واقع التجارة الخارجية في الإقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦) وآفاقها المستقبلية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد ٤٣.
١٤. وزارة التخطيط، ٢٠١٩، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للإستيرادات.
١٥. وزارة التخطيط، ٢٠٢١، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات.
١٦. وزارة التخطيط، ٢٠٢١، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للاستيرادات.